مفوّض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لـ"صدى البلد":
نتابع ملف المفقودين منذ 1991 وننتظر جواب سورية لتفقد سجونها

الثلاثاء, 06 ديسمبر, 2005 –اسبرانس غانم – البلد 2005/12/6

كشف الممثل الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان في بيروت فرج فنش لـ"صدى البلد" عن طلبات وجهتها الأمم المتحدة والمكتب الإقليمي لحقوق الإنسان التابع للمنظمة الدولية لزيارة السجون السورية. وذلك بعدما تم تكليف هذا المكتب بمتابعة ملف المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية, خلال زيارة وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية ابراهيم غمبري, غير ان فنش أكد ان السلطات السورية لم تبد أي رد بعد. وأوضح انه زار سورية وتحدث الى عدد من المسؤولين حول هذا الموضوع, مشيراً الى "اننا في حوار وعلى اتصال دائم مع مختلف الأطراف لحل هذه المشكلة". وعن الخطوات المقبلة في هذا الملف, قال: "طلبنا أولاً زيارة الى سورية في أقرب وقت وسننتظر الرد, وفي حال لم يتم التجاوب من الطرف السوري, اعتقد ان القرار يعود الى المفوض السامي لحقوق الإنسان والى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان حول اتخاذ الخطوات اللازمة للمتابعة". واوضح ان ملف المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية موجود لدى الأمم المتحدة منذ العام 1991 والقول ان الأمم المتحدة لم تهتم بهذه القضية الا خلال هذا العام وبعد خروج القوات السورية غير صحيح, مشيراً الى ان هذه التحركات التي تمت منذ عام 1991 لم تظهر الى العلن ولم يطلع عليها اللبنانيون لأنه لم يكن هناك اعلام يسمح بذكر هذه المسائل.

ولفت الى "ان هناك آليات عديدة لدى الأمم المتحدة معنية بهذا الموضوع أبرزها الفريق العامل في الاحتجاز التعسفي والاختفاء القسري الذي يعالج هذا الموضوع منذ العام 1991 مع كل من الحكومتين اللبنانية والسورية, ولديه كل المعلومات الممكنة حول اللبنانيين والفلسطينيين المختفين", مشيراً الى "ان آخر مناقشة في هذه المسألة مع الحكومة السورية تمت في تموز الماضي". وحول ما نتج عن اللقاء الأخير, قال: "نظام الأمم المتحدة لا يسمح بأكثر من الحوار مع الحكومة المعنية وعلى الحكومة ان تبرز المعطيات المتوافرة لديها. وقد أعطت الحكومة السورية بعض المعلومات حول هذا الملف وتحدثت بشكل علني وفي تموز الماضي, قالت انها شكلت لجنة للنظر في هذا الموضوع. ونحن على اتصال مع اللجنة السورية ومع اللجنة اللبنانية من أجل تقديم المساعدة الفنية في حال طلبها, لكن حتى الآن لم تطلب أي من الحكومتين المساعدة في هذا الموضوع ولا يمكن للأمم المتحدة ان تفرض نفسها في هذه المسألة".

وأضاف فنش: "لبنان عاش حرباً أهلية تمت خلالها انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ضد المدنيين من قبل جميع الأطراف المتنازعة اللبنانية والأجنبية. وفي هذا الإطار, تظهر كل فترة معطيات جديدة وآخرها العثور على المقبرة الجماعية في عنجر". وتابع: "هذا هو تاريخ لبنان ونظراً لوقوع انتهاكات جسيمة ضد اللبنانيين كان يتوجب على الحكومة اللبنانية ان تطرح هذه المسألة وتعالجها لمعرفة الحقيقة ومن المهم جداً لأي شعب ان يعرف حقيقة تاريخه كما من المهم لأهالي الضحايا وللأفراد ان يعرفوا ما الذي حصل ولماذا".

وأشار الى انه "اعتماداً على هذه المعلومات, يجب معالجة هذه المسألة بما يتماشى مع أهمية المصالحة الوطنية ونسيان الماضي مع الاعتراف به واعتراف الذين ارتكبوا هذه الانتهاكات بأنهم اخطأوا وبالتالي يمكن مقاضاتهم لأن هذه مسؤولية تاريخية". وأكد انه "طالما لم يحصل هذا في لبنان, فإن الجهود التي تقوم بها كل الأطراف اللبنانية من أجل الاستقرار والسلم لن يكتب لها النجاح الكامل لأن هناك أجيالا ستأتي وتريد معرفة الحقيقة. ويجب ان يكون هناك وعي لدى الجميع انهم كانوا مسؤولين عن هذا الموضوع ليتم تجاوز هذا الوضع نفسياً ومعنوياً ومادياً وبالتالي التعويض على الضحايا والاعتراف بحقوقهم".